

الفصل الختامي

النظام الإقليمي العربي والنظام السياسي الدولي

من معطيات الوضع الراهن إلى البحث عن استراتيجية عربية جديدة

(خلاصة أعمال الندوة)

د. إسماعيل صبرى مقلد (*)

بداية تجدر الإشارة إلى أن صميم عمل هذه الندوة، والمحور الأساسي الذي دارت حوله دراساتها وبحوثها، والتعقيبات التي ثارت حول الأفكار التي طرحت فيها، هو رصد وتقييم للتداعيات التي يتركها تحول النظام السياسي الدولي الذي انبثق إلى الواقع في فترة ما بعد الحرب الباردة، من الأحادية إلى التعددية، على النظام الإقليمي العربي، إيجاباً أو سلباً.

وكان من الطبيعي أن يوفر تعدد الأبعاد التي ركزت عليها تلك المعالجات، والعروض والتحليلات، منظوراً شاملاً لهذه الندوة البحثية؛ وهو الأمر الذي ساعد على إلقاء الأضواء الكاشفة على كثير من الجوانب التي تؤثر بقوة في علاقة النظام السياسي الدولي بالنظام الإقليمي العربي، سواء في الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، أو في ظروف المستقبل المنظور.

وقد اتسمت المناقشات التي جرت في هذه الندوة بدرجة كبيرة من العمق والصراحة والموضوعية، كما التزم المشاركون فيها بأصول النقاش العلمي الرصين، بعيداً عن الانفعال العاطفي، أو التحامل في إصدار الأحكام، على نحو ما يشيع في مناسبات أخرى مماثلة. ولعل ذلك كان راجعاً إلى أنه أمكن لهذه

(*) أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية التجارة، جامعة أسيوط.

الندوة أن تضم نخبة متميزة من الأكاديميين والدبلوماسيين؛ وهو ما انعكس بصورة مباشرة على الحوار العلمى الثرى الذى دار فى أروقتها، وعلى مدار الجلسات التى استغرقتها أعمالها ومداولاتها، من بدايتها حتى نهايتها.

وكان من رأينا أن الرجوع إلى أفكار تلك الدراسات وما جاء فى سياقها من توصيفات دقيقة لأزمة الواقع العربى المعاصر، وفى مكان الصدارة منه النظام الإقليمى العربى، سوف يساعد على بلورة كثير من الرؤى والتصورات التى يمكن الاستناد إليها فى تصميم الركائز الأساسية لمثل هذه الاستراتيجية المطلوبة لتعزيز التفاعل وتعميقه بين النظامين الدولى والإقليمى العربى.

وقد استندنا فى ذلك إلى أن هذه الدراسات، على تنوع موضوعاتها، وتعدد آفاقها ومحاورها، وتباين مناهجها فى التحليل واستخلاص النتائج، قد اتفقت أكثر مما اختلفت، كما كان هناك كثير من القواسم المشتركة التى جمعت بينها، على النحو الذى لم يترك معه مجالا لاختلاف المشاركين أو انقسامهم بين رأى معين ورأى آخر مغاير له؛ وهو الأمر الذى إن حدث كان لابد أن يثير خلافا كبيرا فى الرأى حول ما يجب أن يكون عليه الإعداد لاستراتيجية عربية تكون مستندة فى أساسها إلى قاعدة مناسبة من التوافق العام حول أعمدها ومحاورها الرئيسية.

ومن ناحية أخرى، ليست أقل أهمية من سابقتها؛ فإن البحث عن استراتيجية عربية يمكنها أن تكفل القدر المنشود من التفاعل والتواصل بين النظامين الإقليمى العربى والدولى، لا يمكن أن يأتى بعيدا عن السياق العام لمجرى النقاش الذى ساد هذه الندوة فى معظم جلساتها، إن لم يكن فيها كلها، وإلا كان معنى ذلك أن ما أفصحت عنه تلك الحوارات والنقاشات كان عالما وحده، وأن ما تأتى هذه الاستراتيجية لتطرحه من أفكار ورؤى وتصورات، ينتمى إلى عالم افتراضى مختلف، لا يمت بصلة إلى ملامح الواقع الذى بلورته وأكدته وبنيت عليه تلك النقاشات العلمية الجادة والمستفيضة.

وربما يكون الوقت قد حان الآن للرجوع إلى أفكار الدراسات التي قدمت إلى هذه الندوة، والتي دار حولها الحوار، بين من قدموها، ومن عقبوا عليها؛ وهو ما زادها ثراء وعمقا ورصانة فوق ما جاءت عليه.

أبرز المؤشرات التي أوضحتها الدراسات المقدمة إلى الندوة وما تلاها من مناقشات وتعليقات:

ركزت الدراسة الأولى التي قدمها الأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى مقلد تحت عنوان: "النظام السياسى الدولى الراهن: خصائصه ومعطياته - أنماط علاقاته وتفاعلاته - تحدياته وإشكالاته، وأين نحن منه كنظام إقليمى عربى"، على مجموعة من المحاور الأساسية فى تحليلها لطبيعة التغييرات التى حدثت فى ظروف البيئة العالمية الحاضنة للنظام السياسى الدولى، فى فترة ما بعد الحرب الباردة التى لاتزال نتائجها وتأثيراتها تتواصل وتتداعى فى كل اتجاه حتى الآن.

ووفقا لما جاء فى توصيف الدراسة لأبرز معالم هذا التغيير:

- انتقال مراكز القوة الفاعلة والمؤثرة فى حركة النظام الدولى الجديد، من المجال العسكرى إلى غيره من المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والثقافية، وعلى هذا الأساس أخذت تتحدد مكانة الدول ومستويات تأثيرها فى هذا النظام الدولى.

- أن التراكم المستمر فى عناصر هذه القوة الجديدة قد يودى، مع الوقت، إلى إخراج هذا النظام الدولى من شكله الأحادى الحالى، والدفع به على طريق التعددية؛ وهو الأمر الذى تلوح بوابره فى الأفق الآن، بصورة لا تخطئها العين.

- التكثف غير المسبوق لعلاقات الاعتماد الدولى المتبادل، تحت مظلة العولمة.

- التعتد الشديد فى طبيعة التحديات التى أصبح من المتعين على هذا النظام الدولى مواجهتها، وتدير حلول ومخارج لها. وتتصف هذه التحديات بدرجة عالية من التداخل فى جذورها ومسبباتها، وكذلك فى النتائج التى تفضى إليها.

- التصاعد الخطير فى الصراع على الهويات الثقافية والإثنية، فى كثير من الدول والمجتمعات؛ وهو ما أصبح يتهدد كياناتها بخطر التقوض والانهييار... إلخ.

على أنه إذا كانت هذه هى بعض أهم ملامح التغيير التى أثرت بقوة فى أداء النظام الدولى، وفى تحديد مسار حركته، وفى رسم دائرة أولوياته واهتماماته؛ فإن هذا النظام على كثرة مشكلاته، قد وفر لأطرافه فرصا جديدة لم تكن متاحة لهم من قبل، ومن ذلك مثلا:

- تنامى دور أدوات القوة الناعمة وتأثيرها فى علاقات الدول ببعضها.

- أن العلاقات الدولية فى فترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت تقوم على أساس أكبر من التعاون والمشاركة والتنافس السلمى، خلافا لما اكتنف هذه العلاقات من ميل إلى العنف والصراع، فى خلال معظم فترات الحرب الباردة.

- تزايد أهمية مفهوم الدبلوماسية العامة فى العلاقات الدولية الذى يقوم فى أساسه على محاولة بناء الصور وتجميلها فى نظر الرأى العام الدولى؛ وهو ما يدعم قدرة الدول على تحقيق أهدافها الخارجية.

- أن سياسات الدول الكبرى أصبحت أكثر توافقا وأكثر ميلا إلى التنسيق والتشاور من ذى قبل، كما أن هذه الدول أصبحت أقل انحيازاً وتورطا فى النزاعات الإقليمية، عما كانت عليه الحال فى أثناء الحرب الباردة.

ومن هنا انتقلت الدراسة إلى رصد معالم التغيير الذى حدث فى أوضاع السياسة الخارجية الأمريكية، فى ظل إدارتى الرئيسين جورج بوش الابن وباراك أوباما، وما أثرت به سياساتهما فيما جرى، وما يزال يجرى فى النظام الدولى الراهن، وفى مجريات العلاقات الدولية بشكل عام، وهو ما تناولته الدراسة بقدر من التفصيل. وبعدها عمدت إلى تحليل أنماط سلوك القوى الأخرى الفاعلة فى هذا النظام الدولى، وفى طليعتها روسيا والصين والاتحاد الأوروبى.

وفى القسم الأخير من هذه الدراسة تساءلت - وهذا هو أهم ما فى الأمر كله - أين يقف النظام الإقليمى العربى من النظام الدولى الراهن؟ وما نمط استجابته إزاء كل هذه التحولات التى شقت - ولا تزال تشق - طريقها إليه؟ وهل استطاع النظام العربى استثمار ما أتاحه هذا النظام الدولى أمامه من فرص ومزايا، أم أنه على العكس من ذلك، أضاعها وأهدرها، وعجز عن توظيف إمكاناته وقدراته بفاعلية، على نحو ما أتيح لغيره؟ وهل تغيرت اللغة التى اعتاد العرب أن يتخاطبوا بها مع العالم على مدار عقود وعقود، أم أنها لا تزال هى نفسها اللغة التى تجاوزها العصر، وبرهنت - بما لا يدع مجالاً لأى شك - على عقمها، وانعدام فاعليتها وجدواها؟ ثم ما دور الحكومات العربية، وجامعة الدول العربية، ومنظمات المجتمع المدنى العربى، فى إحداث التغيير المطلوب لرفع مستوى التفاعل المتبادل بين النظام الإقليمى العربى والنظام الدولى؟ وهل لمراكز البحوث والدراسات (وهى المراكز الصانعة للفكر) دور داعم ومساند لهذا الفكر الرسمى، أم أن النظرة العربية الرسمية لهذه المراكز لا تزال على حالها، من حيث تجاهلها لدورها، وتعمد تهميشها، بدعوى افتقار ما يصدر عنها من بحوث ودراسات، إلى الخبرة والواقعية؟

ومن ذلك، مضت الدراسة إلى التساؤل: كيف يمكن للعرب أن يخرجوا بأنفسهم من حيز التلقى، إلى حيز المبادأة، ومن كونهم مجرد منفذين لما يقرره

الغير لهم، إلى كونهم فاعلين مؤثرين فيه، وبما يضع مصالحهم العليا فى مكانها الصحيح؟ ثم كيف يمكن للعرب أن يقدموا قضاياهم ومشكلاتهم ومواقفهم إزاء ما يدور على الساحة الدولية الرحبة، إلى المجتمع الدولى والعالم، بما يثير الاهتمام بهم، واستثارة التعاطف معهم؟ وباختصار شديد: ما الجديد والمفيد الذى يجب على العرب أن يتعلموه بعد كل ما حدث لهم، وبعد هذا التغيير كله الذى أصاب النظام الدولى، إذا كان لهم أن يلحقوا بالركب، ويسايروا حركة التاريخ؟

وعلى الرغم من كثرة التساؤلات التى طرحتها الدراسة، حول علاقة النظام الإقليمى العربى بالنظام الدولى؛ فإن النقاشات التى جرت حولها أضافت إليها مزيدا من العمق والثراء، ومن ذلك:

- أنه لى تفاعل بديناميكية وإيجابية أكبر، مع النظام الدولى الراهن، ونتفهم طبيعة العوامل والظروف التى تؤثر فى أدائه؛ فإن على الطرف العربى - ممثلا فى هذا النظام الإقليمى - ألا يتوقف عن رصد التحولات التى تحدث فى دائرة أداء النظام الدولى ومتابعتها، وتعرف ما تحمله تلك التحولات من مؤشرات ودلالات.

- أن على العرب أن يحددوا لأنفسهم التأثيرات السلبية الكثيرة التى تركتها القطبية الأحادية على أوضاع المنطقة العربية، والتى وجدت تعبيراً لها فيما شهدته هذه المنطقة، ربما أكثر من غيرها من مناطق العالم، من حروب وأزمات وصراعات وأحداث عنف، لاتزال مستمرة، وتحدث آثارها فيها، حتى الآن.

- أنه إذا كان النظام الدولى الأحادى الأقطاب قد ألحق ضرراً فادحاً بأمن المنطقة العربية واستقرارها؛ فإن نظاماً دولياً متعدد الأقطاب هو البديل الأفضل لهذا الذى نراه الآن. وإذا كان هذا يبدو صحيحاً من

واقع الخبرة والتجربة؛ فإن واجب العرب تجاه أنفسهم يقتضيهم أن يشاركوا فى تشكيل هذا النظام التعددى، والتعجيل بظهوره، بدلا من أن يظلوا منتظرين حدوثه، من دون أن يكون لهم دور فى ذلك. بل ذهب بعض السادة المعقبيين إلى التعبير عن قناعتهم بإمكان الجامعة العربية بوصفها منظمة دولية إقليمية، وقاعدة الأساس فى النظام الإقليمى العربى، أن تقوم بدور ما فى إحداث هذا التغيير الذى يمكن أن يُخرج النظام الدولى من دائرة انفراد قوة دولية واحدة بالهيمنة عليه.

- أن القضايا العالمية التى فرضت نفسها على قائمة أعمال النظام الدولى، فى فترة ما بعد الحرب الباردة، واستلزمت تعامل المجتمع الدولى كله معها، أصبحت تفرض على العرب أن يولوا اهتماما كافيا بها، لا أن يبقوا على موقفهم الحالى اللامبالى بها. ومن أبرز تلك القضايا: الإرهاب الدولى، والانتشار النووى، والبيئة، وحقوق الإنسان... إلخ. وبدون تغيير هذا التوجه السلبى؛ فإنه لا يمكن للعرب أن يكونوا شريكا نشطا وفاعلا ومؤثرا فيما يدور على ساحة النظام الدولى من تفاعلات، أو يطرأ على قائمة اهتماماته من تغييرات.

- أن على العرب أن يدركوا حقيقة جوهرية أخرى من جملة حقائق التغيير الذى حدث فى فترة ما بعد الحرب الباردة؛ هى أن اهتمامات النظام الدولى الراهن تنصب على المجتمعات أكثر من انصبابها على الدول، وأنه إذا كانت هذه هى الحال؛ فإن الواجب أن نتوجه إلى تلك المجتمعات لمخاطبتها، ومحاولة التأثير فى توجهاتها نحونا، مستغلين فى ذلك ما تتيحه لنا ظروفنا من قدرات وموارد وإمكانات. بعبارة أخرى: إن هذا البعد المجتمعى العالمى فى علاقة العرب بالنظام الدولى، يجب أن يكون أكثر قوة وبروزا مما هو عليه الآن.

- أن الدبلوماسية العربية لاتزال على ما درجت عليه من الصراع وتباعد المواقف وتقاطع السياسات، كما أنها لم تتخلَّ بعدُ عن مفاهيمها القديمة التى لم تعد تلائم - بحال - طبيعة هذا العالم الجديد، عالم ما بعد الحرب الباردة، والأكثر من ذلك أنها لاتزال تتصرف فى إطار رد الفعل، وليس المبادأة بالفعل، كما يفعل الآخرون.

- أنه مما يزيد من سوء الوضع العربى، أنه لا توجد استراتيجيات عربية مشتركة حول أية قضية، ولا فى أى اتجاه، ولا حتى تجاه الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بوصفها القوة الفاعلة والمسيطرة على هذا النظام السياسى الدولى. بل الأدهى من ذلك، أنه لا توجد حتى مجرد نواة لمثل هذه الاستراتيجية العربية المشتركة، أى قاعدة أساس يمكن مع الوقت تطويرها واستكمال مقوماتها وعناصرها، على النحو الذى يتيح للعرب التعامل مع العالم الخارجى، ومع النظام السياسى الدولى بصورة محسوبة وهادفة ومخطط لها، وفى إطار من التوافق العربى العام حول أساسياتها وأهدافها وأولوياتها.

- أنه إذا كان على العرب أن يبحثوا عن أسلوب جديد لإدارة العلاقة التى تربط بين نظامهم الإقليمى والنظام الدولى، وهو أمر غير مختلف على ضرورته وأهميته؛ فإن ذلك الهدف لا يمكن أن يتحقق عمليا إلا من خلال بناء شبكات مصالح دولية واسعة، تمتد لتشمل كل القوى والأطراف الفاعلة والمؤثرة فى حركة هذا النظام الدولى. بعبارة أخرى: لابد من إحداث نقلة نوعية مهمة فى مستوى العلاقات والتفاعلات العربية - الدولية المبنية على قاعدة صلبة من المصالح المشتركة، وليس مجرد الاكتفاء بمنظومات المصالح الحالية التى يغلب عليها سمة القطرية، بضيق آفاقها، ومحدودية محاورها الدولية، ويمكن أن تقدم شبكات المصالح الدولية الواسعة التى تبنيها دول

(كالصين وتركيا وقطر) نماذج يمكن محاكاتها، والاحتذاء بها، والتعلم منها.

– أننا إذا كنا نكثر من الحديث عن أن العالم يتحول نحو العولمة، وما يصاحبها من تكثف شديد فى علاقات الاعتماد الدولى المتبادل، وأن هذا هو صلب التغيير الذى يشهده النظام السياسى الدولى، بل العلاقات الدولية برمتها فى الآونة الراهنة، وأن ما يحدث هو تطور حتمى، لا تملك قوة فى العالم وقف اندفاعه، أو مصادرة نتائجه؛ فإن الأمر يختلف عندنا تماما، فعلاقات الاعتماد المتبادل على المستوى العربى ضئيلة بكل المقاييس، وهى لا تتسق مع المقولات التى سلفت الإشارة إليها، بل إنها تناقضها فى الأساس. ولعل السبب وراء هذا القصور فى الفهم، هو أن تشخيصنا لطبيعة عالم ما بعد الحرب الباردة يبقى فى إطار التنظير المجرد، ولم يحاول العرب أن يبرزوه إلى الواقع سياسات واستراتيجيات عملية تضاهى أو حتى تقترب مما يفعله الآخرون. وإذا كان لهذا من تفسير، فهو أن العرب ما زالوا يسيرون عكس الاتجاه الذى يمضى العالم فيه.

– أن أزمة النظام الإقليمى العربى فى تعامله مع النظام الدولى، تتمثل فى عدم التوازن بين القدرة والمكانة. وهذا الخلل بينهما يشكل أبرز جوانب التناقض فى علاقة النظام العربى بنظيره الدولى. فالمنطقة العربية تتمتع بثقل استراتيجى واقتصادى فائق الأهمية، وهذا الثقل الاستراتيجى والاقتصادى لا بد أن يواكبه ثقل مماثل فى تعامل العالم معنا. ومن دون حل هذه الإشكالية؛ فإن العلاقة بين النظامين سوف تبقى مفتقرة إلى أساسها الواقعى. على أن تصويب مسار تلك العلاقة غير المتوازنة، يتطلب من العرب الالتفات إلى أمرين مهمين: أولهما أنه يجب عليهم ألا يأخذوا توجهات النظام الدولى على محمل

المسلمات أو الإطلاق، بل يتعين عليهم أن يميزوا بين ما يفيدهم وما يضرهم، بين ما يلزمهم وما لا يلزمهم، بين ما يحتاجون إليه الآن وما يمكن إرجاؤه حتى يحين أوانه المناسب، أما الأمر الآخر، فهو أنه يجب عليهم كذلك البحث فى كيفية جعل قوتهم عامل توازن دولى، وليس مجرد عامل ضغط فى هذا الموقف الدولى أو ذاك، وشتان بين أن يكون الدور العربى أداة ضبط وتوازن فى النظام الدولى، وأن يكون دورا بلا فاعلية دولية محسوسة.

- أن من الخطأ تصور أن القوة الأمريكية لاتزال تهيمن بقوة على النظام الدولى وعلى العالم، وإلى الحد الذى يجعلها بعيدة عن التحدى. فمع الاتجاه إلى التعددية، ومع التآكل المستمر لبعض عناصر هذه القوة الأمريكية بفعل تمددها وانتشارها الواسع، على مختلف المسارح والساحات الدولية، وكذلك بتأثير أزمتها الاقتصادية والمالية الداخلية؛ فإن تأثيراتها الدولية بدأت تنقلص وتراجع بصورة لم تعد خافية للعيان.

- أن الدراسة بالغت فى الحديث عن الفاعلية الجديدة للأمم المتحدة، بوصفها أحد أهم قواعد الارتكاز فى النظام الدولى؛ إذ إنه وبرغم كل شىء، فإن المنظمة العالمية لم تتخلص بعد من كل ما يحيط بأدائها من جوانب القصور الذاتى، وأنه لايزال أمامها كثير.

اتفقت التعقيبات السابقة كلها على الآتى:

- أن التفاعل بين النظام الإقليمى العربى والنظام الدولى لايزال دون المستوى المنشود من القدرة على الفاعلية والتأثير.

- عدم وجود قاعدة من التوافق العربى العام التى يمكن للنظام الإقليمى العربى من خلالها التعامل مع النظام الدولى بدرجة أكبر من الإيجابية.

- عدم وجود قاعدة متفق عليها من المصالح والحسابات التى تضع المصالح العربية العليا فوق المصالح القطرية الضيقة.

- أنه لايزال هناك كثير مما يتعين على العرب أن يتفهموه ويستوعبوه يتصل بحقائق هذا العالم المتغير، وأن يعيدوا تقييمهم للموقف الذى يجدون أنفسهم فيه الآن، وذلك إذا ما كانوا يسعون للتأثير فى حركة النظام الدولى، وفى توجهاته إزاءهم... إلخ.

وإذا كان حديثنا هنا قد طال عن العوامل التى أثرت ولا تزال تؤثر سلبا فى علاقة النظام الإقليمى العربى بالنظام الدولى؛ فإن لهذا الإسهاب أسبابه المنطقية التى تعود - فى جانب كبير منها - إلى أن تكثيف الاهتمام بهذا المحور من محاور التحليل، يجرى متسقا مع العنوان الذى اختير لهذا المشروع البحثى الكبير، فضلا عن أن تعقيبات السادة الحضور جاءت أيضا لتبرز هذا الاهتمام بمنتهى الوضوح، ولتعبّر عن آرائها وأفكارها بأقصى درجات الصدق والمصارحة.

ثم تجيء الدراسة الثانية التى قدمتها الباحثة الشابة الدكتورة ياسمين فاروق، والتى حملت عنوانا لها: "محددات الأداء السياسى للنظام الإقليمى العربى منذ حرب الخليج الثانية"، لتشكل إضافة بحثية مهمة، إلى جملة الأفكار والطروحات التى قدمتها الدراسة السابقة.

وبداية، يمكن القول إنه إذا كان جل اهتمام هذا المشروع البحثى يدور حول رصد التداعيات التى يتركها تحول النظام الدولى الراهن، من الأحادية إلى التعددية، على ما يجرى داخل النظام الإقليمى العربى؛ فإنه يصبح من الضرورى جدا - بطبيعة الحال - أن نتعرف كل ما يؤثر فى واقع هذا النظام الأخير، وما يحكم أدائه من محددات، وبذلك وحده يمكننا أن نضع أيدينا على ما يدخل فى إطار المتاح والممكن بالنسبة إليه، وبين ما لا يعد كذلك. وهذا بالضبط

ما حاولته هذه الدراسة، عندما تناولت بالتحليل المتعمق أزمة النظام الإقليمي العربي، من خلال تركيزها على محددات أدائه، من رسمية وغير رسمية. وهنا يكمن التساؤل الذى حاولت الدراسة أن تجيب عنه، ألا وهو: هل هناك ما يمكن عمله حتى يخرج هذا النظام الإقليمي من دائرة التعثر والفشل والعجز عن مساهمة متغيرات الواقع، إذا ما استمرت المحددات التى تؤثر فى نمط أدائه على حالها، أم أن الأمر - على العكس من ذلك - سوف يستغرق أمدا طويلا يصعب التكهّن به؟

وإذا افترضنا أن الأمر سوف يطول بنا أبعد مما نتوقع، فهل تبقى علاقة النظام الإقليمي العربى بالنظام الدولى مجمدة ضمن إطارها الحالى، أم أن هناك شيئا ما يمكن عمله كى يمكننا كسر هذه الحلقة المفرغة والخروج منها؟

وأيا ما كان الأمر، فقد انطلقت الدراسة من تسجيل ملاحظتين مبدئيتين مهمتين؛ هما: أن النظام الإقليمي العربى يتصف بضعف الأداء على الصعيدين الإقليمي والدولى، وذلك على غرار ما جاء فى الدراسة السابقة، وأفصحت عنه تعقيبات الحضور، أما الملاحظة الأخرى فهى أن هذا النظام تعوزه القدرة على إيجاد إطار تنظيمى شامل ومحدد للسياسات الخارجية للدول العربية، وبما يساعد على تحديد علاقتهم بالنظام الدولى، على أسس واضحة ومحددة ومفهومة. أو بمعنى آخر، فإنه فى ظل الأوضاع العربية الراهنة لا توجد قاعدة من التوافق العربى العام حول منظومة الخيارات الخارجية التى يمكن من خلالها للعرب أن يتعاملوا بفاعلية وإيجابية مع النظام الدولى، ومواكبة التغييرات التى تلحق بظروفه وأوضاعه، وبما يدخل النظام العربى مع النظام الدولى فى دائرة التأثير المتبادل، بدلا من أن يكون هذا التأثير حكرا على طرف واحد فحسب، على غرار ما يحدث الآن.

وقد حددت الأستاذة الباحثة المحددات الرسمية التى تؤثر بشدة فى أداء النظام الإقليمي العربى، بثلاثة محددات أساسية؛ هى بالترتيب:

١- غياب الإرادة الرسمية العربية، وهو ما حال دون تفعيل علاقات التكامل الإقليمي العربي على النحو المنشود.

٢- نجاح دول غير عربية (هى على وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيران)، فى اختراق التفاعلات الداخلية للنظام العربى، فضلا عما ترتب على هذه الاختراقات الخطيرة من تداعيات وسلبيات.

٣- عدم وجود قيادة فعالة لهذا النظام العربى، سواء تولت مهامها دولة واحدة أو مجموعة من الدول. وقد أثر هذا الوضع بشكل سلبى تماما فى أداء النظام للدور المنوط به.

وبالقطع، فإن أحدا لا يمكنه المجادلة حول واقعية هذا التشخيص لمواطن الخلل فى أداء النظام الإقليمي العربى، فشواهد الواقع تتضح بصحة ما ذهب إليه الدراسة فى هذا الصدد.

وإضافة إلى كل ما سبق، فإن الدراسة تأتى لتضع أمامنا عددا من الحقائق السياسية الجوهرية التى بلورتها فيما يأتى:

- أنه ومنذ أواخر الستينيات من القرن الماضى، أدارت الدول العربية سياساتها الخارجية بصورة فردية صرف، من دون تقييد منها بأى إطار عربى مشترك.

- غياب الآليات العربية التى يمكنها إدارة النزاعات العربية - العربية وحلها، وقد ترتب على هذا أن أصبحت الأداة الأساسية المستخدمة فى إدارة نزاعات العالم العربى، هى الوساطات الفردية للدول، وهى الوساطات التى جرى إخضاعها لمصالح هذه الأطراف الوسيطة أكثر من إخضاعها لمصالح الدول العربية الأطراف فى تلك النزاعات. وقد ازداد الأمر، سواء مع كثرة تدخل وسطاء غير عرب فى حل الصراعات العربية الداخلية، أو الصراعات العربية - العربية.

- أن مصر ظلت فترة طويلة نسبيا تتمتع بمركز القوة الإقليمية التقليدية، كما أنها هي الدولة العربية الوحيدة التى أمكنها استخدام أدوات قوتها الناعمة لدعم مركزها الإقليمى فى العالم العربى، ومن بين هذه الأدوات الثقافة والفن والتعليم والدبلوماسية... إلخ، لكن معضلة مصر الحالية هي أن خطابها الرسمى الذى يصر على تصويرها بوصفها قوة إقليمية لها وضعها فى النظام العربى، لم يعد متوافقا مع مواردها، أو مع النمط المتحفظ من السياسات الإقليمية الذى دأبت على انتهاجه فى العقود الأخيرة، وهو نمط يفتقر إلى روح المبادرة، ويقتصر على ردود الأفعال، هذا إذا لم نتحدث عن تراجع مكانتها على المستوى الشعبى العربى، لابتعاد مواقفها عن تطلعات الشعوب العربية وأمانيتها... إلخ.

- أنه إذا كان هذا هو الشأن بالنسبة إلى مصر، وتدهور مكانتها القيادية، على النحو الذى أدى إلى غيابها؛ فإن الموقف بالنسبة إلى دولة عربية أخرى (كالسعودية) لا يختلف كثيرا؛ إذ إن هناك كثيرا من نقاط الضعف فى ظروف السعودية، على النحو الذى يحول دون تبوئها وضعاً قيادياً مؤثراً فى هذا النظام الإقليمى العربى.

- وأنه بالنسبة إلى سوريا بوصفها قوة محتملة ثالثة، فإنها تفتقر إلى جل المقومات المادية التى تجعل منها قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة، فهى تركز أكثر من أى شئ على بناء شبكة من التحالفات الإقليمية، ومع قوى غير عربية (كتركيا وإيران)، لخدمة مصالحها الوطنية فى الأساس، وهى دائبة التدخل فى معادلات الصراع الذى يدور فى المنطقة العربية حول كثير من القضايا والمشكلات، وهى لا تستهدف حلها بقدر ما تحاول التأثير فى مجرياتها فى إطار حساباتها الذاتية، وهو ما زاد من عدم الاستقرار فى تلك المنطقة، وساعد على اختراقها خارجيا... إلخ.

وتخلص الدراسة من هذا التشخيص، إلى القول بأن غياب القوة القادرة على قيادة النظام الإقليمي العربي هي من بين أهم أسباب قصور أدائه، كما أنه لم يعد في مقدور دولة عربية واحدة الانفراد بتبعات هذا الدور القيادي أو دفع تكاليفه، وأن البديل لهذا الوضع المتعثر يمكن أن يتحقق بإيجاد نواة عربية، يكون قوامها عدة دول تشارك سويا في تفعيل هذا النظام الإقليمي على المستويات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والتجارية كافة، وأن الدول النفطية الصغيرة قد تكون هي المؤهلة أكثر للعب هذا الدور، من واقع أن هذه الدول أمكنها أن تحقق وجودا عربيا على الخريطة الاقتصادية والنقدية العالمية، خاصة بعد تراجع الدورين المصري والسعودي. على أن هذه الفكرة الأخيرة تقبل كثيرا من التحفظات والاعتراضات عليها؛ لأسباب كثيرة قد لا يكون هذا مقام الخوض فيها.

وإذا نحينا هذا جانبا، وانتقلنا إلى الأمر الآخر المتعلق باختراق دول غير عربية للتفاعلات الداخلية للنظام العربي، فسوف نجد أن الدراسة قد حصرت، على نحو ما سلف القول، المصادر التي تأتي منها تلك الاختراقات في ثلاثة مصادر رئيسية؛ هي: الولايات المتحدة، وإيران، وتركيا. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن علاقتها بالمنطقة العربية تنحو إلى أن تكون علاقة اعتماد متبادل غير متكافئ بين الطرفين، حتى وإن لم تخضع السياسات العربية خضوعا مباشرا وكاملا للتوجهات الأمريكية، حتى من قبل الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة.

وتشير الدراسة إلى أن تدخلات إيران وتركيا في المنطقة العربية واختراقاتهما لأوضاعها الداخلية، قد تزايدت كثيرا، بعد غزو العراق للكويت (١٩٩٠)، وكذلك بعد الغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣)؛ إذ تصاعدت وتيرة هذه التدخلات والاختراقات بصورة غير مسبوقة. وقد نسبت الدراسة هذا التأثير المتصاعد إلى عوامل تتعلق بظروف كلتا القوتين الإقليميتين الرئيسيتين. وقد جاء توصيف الدراسة لتلك العوامل دقيقا وواقعا جدا.

تبقى الإشارة - وفق ما جاء فى هذه الدراسة - إلى دور المحددات غير الرسمية فى التأثير فى أداء النظام الإقليمى العربى، وتتمثل تلك المجموعة غير الرسمية من المحددات فى تزايد الهوية التى تفصل بين المجتمعات الخليجية الغنية والمجتمعات الأخرى الفقيرة فى المنطقة العربية. فضلا عن حلول الانتماءات الوطنية والمحلية الضيقة محل الانتماء إلى الأمة العربية، أو إلى وطن إسلامى واحد، والأخطر من هذا وذاك هو التوجه الملحوظ والمتزايد نحو أسلمة الهوية العربية، وهو ما يودى إلى تهميش عشرات الملايين من العرب أصحاب الديانات الأخرى، خاصة المسيحيين، بنزع الهوية القومية منهم. وإذا كان هناك من تأثير لهذا كله، فهو أنه يزيد من تفكك النظام الإقليمى العربى على المستوى الرسمى؛ وهو ما ينعكس سلبا على الأداء الإقليمى والدولى لهذا النظام.

ومرة أخرى، فإن تشخيص الدراسة لهذا الجانب المهم من جوانب أزمة النظام الإقليمى العربى على المستويين الرسمى وغير الرسمى، تميز بالقدرة على النفاذ إلى العمق، وكذلك بالقدرة على ربط التأثيرات المتشابكة لتلك العوامل كلها فى دائرة واحدة متكاملة؛ وهو ما مكنها فى النهاية من أن تقدم لنا صورة دقيقة ومعبرة عن المحنة الشديدة التى يمر بها هذا النظام، وعن الظروف غير الطبيعية البالغة التعقيد التى تمسك بخناقها من كل اتجاه.

وعلى أية حال، فقد نجحت هذه الدراسة، بحكم أهمية موضوعها، والعمق الذى اتسمت به تحليلاتها، فى أن تستقطب درجة عالية من اهتمامات الحضور الذين دارت تعقيباتهم حول مجموعة النقاط الأساسية الآتية:

- أنه يجب الاعتراف بأن عدم وجود قيادة مسنولة عن إدارة النظام الإقليمى العربى، قد أثر سلبا بقوة فى أداء، أو بالأحرى فى سوء أداء هذا النظام.

- أن مصر لم تعد قادرة على تحمل تكاليف هذا الدور القيادى وتبعاته بفداحة أعبائه ومسئوليته، على نحو ما اعتادت أن تقوم به فى الماضى، فهذه التكاليف والأعباء والتبعات أصبحت باهظة بدرجة لم تعد تساعد عليها الإمكانيات والقدرات المتاحة لمصر فى الوقت الحاضر. ولا يبدو أن التوجه المصرى الراض لأداء هذا الدور - بافتراض أنه ضرورى ولا بديل عنه، وأن هناك ظروفًا عربية وإقليمية تساعد عليه - بصدد التغيير فى الأمد القريب.

- أنه لا يوجد حاليا من يستطيع أن يملأ هذا الفراغ القيادى الخطير الذى يعانى به النظام الإقليمى العربى، حتى إن المشكلة تبدو وكأنها تستعصى على الحل.

- أن ما تطرحه الدراسة حول إمكان قيام مجموعة من الدول النفطية الصغيرة بدور القيادة المحركة لهذا النظام، بسبب ثرائها الاقتصادى والمالى، وشبكة مصالحها الدولية الواسعة، لا يوضح بأية صورة مقنعة كيف يمكن لمثل هذه الدول الصغيرة، ذات الوزن البشرى والإقليمى الضئيل، وذات الخبرة السياسية المحدودة، أن تملأ هذا الفراغ الكبير، وتضطلع بمهام هذا الدور القيادى الشديد الحساسية والتعقيد، ثم إن هناك شكًا فى أن يلقى هذا الوضع أو الحل قبولًا عربيا عاما له، وأن هذا ما لم تحاول الدراسة أن تدخل إلى تفاصيله وتعرضه بصورة مقنعة.

- أن الاختراقات الخارجية على تعدد مصادرها ودوافعها والمصالح التى تقف وراءها، تأتى فى المقام الأول بوصفها نتاجا لسوء الأوضاع التى يعانىها النظام الإقليمى العربى، وفى مقدمتها غياب الآليات الوسيطة التى يمكنها التعامل مع هذه النزاعات ببعديها الداخلى والعربى، ومن ثم فإنه يصبح من غير الواقعى عزل هذه الاختراقات والتدخلات عن

هذا السياق العام، وأنه ما لم تكن أوضاع النظام الإقليمي العربى على هذه الدرجة من السوء، لما أمكن لمثل هذه الاختراقات الخارجية أن تجد لنفسها منفذا تدخل منه.

– الاعتراف بالخطورة الشديدة التى تحيط بمحاولة أسلمة الهوية القومية، لما يعنيه ذلك من سلب المواطنين العرب من غير المسلمين هويتهم القومية، ونزعها عنهم أو تجريدهم منها، بصورة لا معنى لها، وفى هذا ما فيه من تغييب لدورهم فى مجتمعاتهم؛ وهو الأمر الذى يمكن أن يزيد الوضع العربى العام سوءا فوق ما هو عليه.

– أنه إذا كانت هناك مبادرات تصدر عن بعض الجهات العربية، وتدعو إلى الالتفات أكثر إلى دول الجوار، خاصة إلى تركيا وإيران، بإقامة شبكات قوية من روابط المصلحة معهم؛ فإن هذا الأمر على قدر ما قد يحمل من مزايا، فإنه لا يخلو من مخاطر وإشكالات، ومن ذلك أن هذه الشبكات وما يصحبها من تكثف فى الاتصالات والمعاملات، ستوفر لهذه الاختراقات غير العربية كثيرا من الذرائع والمبررات، وبما قد يساعد فى النهاية على تصعيد أخطار هذه الاختراقات، ومضاعفة تهديداتها للنظام الإقليمي العربى؛ أى أنها يمكن أن تكون سلاحا ذا حدين، لكن ضررها قد يكون أكثر من نفعها. ولذلك، فإنه يجب التعامل مع هذه الدعوات على محمل الحذر، وتجنب الإفراط فى التعبير عن حسن النية من جانب الطرف العربى تجاهها، حتى لا ينخدع بالمظهر من دون التعمق فى بحث ما ينطوى عليه جوهرها من نوايا ودوافع. وعلى أية حال، فقد كانت هذه وجهة نظر أكد أهميتها بعض السادة الحضور، ممن تناولوها بالتعقيب والتحليل.

نأتى الآن إلى الدراسة الثالثة فى هذه الندوة التى قدمها الأستاذ الدكتور محمد مالكي، والنتى جاءت تحت عنوان: "تحليل أوضاع النظام العربى". وقد

حاولت هذه الدراسة أن تستكمل بعض ملامح الصورة التي عرضتها دراسة
الدكتورة ياسمين فاروق.

وقد تعاملت دراسة الدكتور مالكي مع هذه القضية الأساسية من زاويتين
رئيسيتين: الزاوية الأولى تتعلق بالآزمات التي تطبع أوضاع النظام الإقليمي
العربي وممارساته، من حيث الأسباب التي تؤدي إليها، والمخرجات التي تنتج
عنها، وهذه نقطة بداية طبيعية ومنطقية بوصفها منطلقا للتحليل، أما الزاوية
الأخرى فتركز على رصد القضايا التي أمكنها أن تستحوذ على اهتمام النظام
العربي، وأسهمت في إرباكه وإضعافه.

وبالنسبة إلى آزمات النظام العربي، فإن الدراسة تتفق هنا مع الدراسة
السابقة، على أن المؤسسات الرسمية للنظام الإقليمي العربي قد أخفقت، وربما
بصورة مستمرة في تطوير الآزمات، أو في إيجاد حلول ناجعة لها، وهو ما
فتح الباب على مصراعيه أمام الوساطات غير العربية في هذه النزاعات، وهي
الوساطات التي أصابت حظوظا متفاوتة من النجاح، تبعا لما أتاحته، وساعدت
عليه ظروف كل نزاع من هذه النزاعات، وكل أزمة من الآزمات.

ومضت الدراسة تقدم نماذج منتقاة لما أسمته "نذير الدولة الفاشلة" التي
حددتها في الدولة التي تعجز عن ترسيخ كيائها الوطني، وتوفير الحد الأدنى من
الاستقرار الداخلي والاستقلال الخارجي، وقد اختارت نموذجا لهذه الدول
الفاشلة، وفقا للمعيار الذي اعتمدته لنفسها، دولتين عربيتين؛ هما: اليمن
والصومال. أما الدول التي تفترسها النزاعات على السلطة بين المجموعات
السياسية المتناحرة، فإنها تبدو أكثر ما تكون وضوحا في السودان والعراق،
وغالبا ما يتمحور النزاع فيها حول مشكلة إعادة توزيع السلطة والثروة بين
هؤلاء الفرقاء، وهو نزاع غالبا ما تعجز الدولة عن حله، بما يمكنه أن يحقق
توافقا وطنيا عاما حول ما يتم التوصل إليه من حلول وتسويات تقبل بها كل تلك
الأطراف. وهذا العجز، مع تفاقم التداعيات المترتبة عليه، يفقد هذه الدول

هيتها، كما قد يدفع بها على طريق التحلل والانهيال بسبب التنامي المستمر فى قوة الحركات الانفصالية فيها.

وفضلا عما سبق، فإن أزمة النظام العربى تتبع، فى جانب كبير منها، من ضمور فكرة العروبة، برغم الحاجة الملحة إلى إعادة تأسيس هذه الفكرة، إضافة إلى نكوص مبادرات إصلاح النظام العربى، وفى بؤرته الجامعة العربية، والفشل الواضح والمستمر فى تطوير منظومة العمل العربى المشترك، وغياب التوافق العربى العام حول ما يجب أن تكون عليه منطلقات هذا الإصلاح ومحاوره، وهو ما يعكس غياب ثقافة البحث عن القواسم المشتركة، لتحل محلها ثقافة سلبية، تؤكد جوانب الاختلاف بكل ما يصحبها من حساسيات وإشكاليات. ومما يفاقم من سوء الوضع العربى العام، فشل محاولات الإصلاح الداخلى فى الدول العربية، على النحو الذى يجعل النظام العربى مبنيا على قواعد هشّة، وقابلة للاهتزاز، بل الانهيار، فى أية لحظة، تحت ضغط المشكلات والتحديات الكثيرة التى تواجهها البلدان العربية، على الصعيدين الداخلى والدولى.

وفى رأينا، أن التوصيف والتشخيص الذى أجرته هذه الدراسة للأسباب التى تكمن وراء العلل والأوضاع التى يعانيتها النظام العربى، وتدخله فى دوامة لا تنتهى من الأزمات والصراعات، صحيح تماما، وواقعى إلى أبعد الحدود، ولا يختلف حوله أى راصد مدقق، أو محلل منصف لأسس عمل هذا النظام، وما يكتنف أدائه من مؤثرات.

ولكن مرة أخرى، فإن دراسة الدكتور مالكى نحت منحى مماثلا لما جاءت عليه الدراسة السابقة، من حيث إنها توقفت عند حدود التوصيف والتشخيص لأزمة الواقع العربى، الذى يتمثل فى هذا النظام الإقليمى، من دون أن تتجاوزها إلى مرحلة البحث عن الحلول والخيارات البديلة التى تتيحها ظروف الواقع الدولى الراهن. وما نعينه هنا - بطبيعة الحال - ليس البحث فى

إمكان اجتثاث هذه السلبيات من جذورها؛ فهو أمر يتجاوز قدرة أى باحث على الإطلاق، وإنما بتقديم تصور لما يمكن أن يشكل مدخلا واقعيا إلى الحل على نحو أو آخر. ولعل عذرنا فى ذلك هو أنه إذا سمح لتلك الأزمات أن تستمر هكذا من دون حل؛ فإنه لن يكون هناك إمكان يسمح ببلورة استراتيجية عربية جديدة، يمكنها أن تخلق جسورا أفضل للتواصل والتفاعل بين النظامين العربى والدولى، وهذا هو لب الموضوع الذى عقدت هذه الندوة من أجله.

وعلى النسق نفسه، جاءت الدراسة الرابعة التى قدمها الأستاذ الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، تحت عنوان: "قضايا عربية ذات أبعاد دولية". وبالقطع، فإن أهمية دراسة سياسية بمثل هذا المحتوى الذى يشير إليه عنوانها، لا يمكن أن تكون موضع خلاف عليها؛ ذلك أنه عندما تصبح القضية المحورية المطروحة على بساط البحث والمناقشة هى سبل تفعيل علاقات التعاون البناء بين النظامين العربى والدولى؛ فإن بعدا أساسيا مهما جدا من أبعاد هذه القضية، يتمثل فى الكيفية التى يمكن بها - ومن خلالها - أن نجعل النظام الدولى يتفاعل بإيجابية أكبر مع القضايا العربية التى يكون للعرب مصلحة مؤكدة فى أن يتعامل هذا النظام الدولى معها، بصورة مختلفة عما نرى عليه الحال الآن، ومن ثم تتضح أهمية أفراد حيز خاص لإبراز ماهية هذه القضايا العربية ذات الأبعاد الدولية.

منذ البداية، تبنت الدراسة عددا من المقولات التى أصبحت فى حكم المستقرة، ومنها:

- أن المنطقة العربية أصبحت واحدة من أكثر مناطق العالم اختراقا من قبل النظام الدولى؛ ويرجع ذلك إلى ما تتمتع به من أهمية استراتيجية واقتصادية فائقة.

- تاريخ هذه المنطقة بوصفها إحدى ساحات التناقض والصراع بين القوتين العظميين، فى خلال فترة الحرب الباردة.

- أن وجود إسرائيل فى قلب المنطقة العربية يشكل عاملا رئيسيا مهما من عوامل تكثيف التأثير الذى يتركه النظام الدولى على النظام الإقليمى العربى، وكذلك على كثير من القضايا والتطورات التى تحدث فى المنطقة العربية.

- تفاقم هذه الصراعات الداخلية فى بعض الدول العربية، وتحولها إلى صراعات ممتدة؛ وهو ما هيا المجال أمام تصاعد التدخلات الخارجية فى الشؤون الداخلية لهذه الدول.

- ضعف النظام العربى الرسمى ممثلا فى جامعة الدول العربية وهشاشته.

- غياب التضامن العربى الحقيقى؛ وهو ما كان سببا مهما فى فتح الثغرات التى أمكن للتدخلات الخارجية أن تتسلل منها إلى قلب المنطقة العربية فى مختلف الصور والأشكال.

- تعدد أنماط الصراعات العربية - العربية، وهى الصراعات التى تدهورت وتفاقت وتعدت بفعل عدم وجود نظام أمنى عربى يستطيع بآلياته توفير حماية أمنية فعالة للدول العربية، خاصة الدول الصغيرة منها.

ثم تعود الدراسة لتؤكد جملة أبعاد أخرى؛ مثل:

- أن القضايا العربية ذات الأبعاد الدولية هى قضايا ذات طبيعة بنوية مركبة؛ إذ تتداخل أبعادها والأسباب الدافعة إليها بصورة بالغة التعقيد.

- وأنها قضايا تأثرت - إلى حد كبير - بالظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية؛ أى أنها قضايا من النوع الذى تتشابك فيه الأبعاد الداخلية مع الأبعاد الإقليمية والدولية، فيتعذر تماما فصلها عن بعضها، وأنها أيضا قضايا ترتبط فى صميمها بمصالح قوة إقليمية ودولية وتوازنها، ومن

هنا تكتسب حساسياتها المفرطة.

- وأن الولايات المتحدة تظل صاحبة التأثير الأكبر فى قضايا المنطقة وتطوراتها.

- أنه إذا كانت الأمم المتحدة حاضرة فى كثير من هذه القضايا العربية ذات الأبعاد الدولية؛ فإن دورها تم تطويعه وتغييره لحساب مصالح بعض القوى الدولية الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه فى فترة ما بعد الحرب الباردة تصاعد تأثير الولايات المتحدة فى المنظمة العالمية، إلى الحد الذى حدا بكثيرين إلى الاعتقاد بأنها تحولت إلى مجرد أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

وعلى النحو الذى رأيناه، فقد اختارت الدراسة ست قضايا عربية رئيسية عدتها قضايا ذات أبعاد دولية مهمة؛ هى: الصراع العربى الإسرائيلى، والمسألة العراقية، وأمن الخليج، والأزمة الصومالية، والأزمة السودانية، والأزمة اليمنية.

وقد أسهبت الدراسة فى تحليل الأبعاد الإقليمية والدولية لكل واحدة من هذه القضايا الست، على أن أكثر ما يعنينا فى عرض ما تضمنته هذه الدراسة من أفكار وطروحات واستنتاجات، هو ما توصلت إليه فى خاتمة تناولها لها الذى كان من أبرز ما جاء فيه:

- أنه يصعب تحليل هذه القضايا وتفهمها فى أبعادها كلها، بمعزل عن ربطها بسياقاتها الإقليمية والدولية.

- أن النظم العربية الحاكمة، فشلت بدرجات متفاوتة فى التعامل مع هذه القضايا، على النحو الذى سهل على الخارج اختراقها، كما أن هذه الحكومات العربية نفسها فشلت فى تقوية النظام العربى الرسمى، وفى تحقيق تضامن عربى حقيقى، وتوظيفه بوصفه أحد أهم الركائز فى

حماية الأمن القومى العربى وصيانة الاستقلال الوطنى... إلخ.

لقد حركت هذه الدراسة جدلا واسعا حول كثير من التوصيفات والتشخيصات التى تضمنتها وبنيت عليها، وقد دار هذا الجدل فى عمومته حول النقاط الآتية:

- أن قصر التحليل على هذه القضايا العربية الست كان يشوبه بعض القصور؛ لأنه استبعد من دائرة الاختيار والبحث قضية عربية رئيسية على قدر أهمية القضية اللبنانية، فهذه القضية وربما أكثر من أى قضية عربية أخرى إذا استثنينا الصراع العربى الإسرائيلى، شملت أبعادا عربية وإقليمية ودولية بالغة الأهمية والتشابك، وهى قضية لم تحسم بعد؛ إذ لاتزال التفاعلات المعقدة للعاملين الإقليمى والدولى تلقى بظلالها الكثيفة على مجريات هذا النزاع الداخلى؛ وهو ما يزيدها حساسية وتعقيدا، فضلا عن أن هذه التدخلات الإقليمية والدولية فى الشأن اللبنانى الداخلى تعبر عن الصراع الدائر بين بعض القوى الإقليمية والدولية حول المصالح والنفوذ، وتتخذ من الساحة السياسية اللبنانية مسرحا لآلاعيها ومناوراتها.

- أن الطبيعة البنيوية المركبة لهذا النوع من القضايا العربية لا يمكن أن تكون هى وحدها التى فتحت المجال أمام محاولات اختراقها إقليميا ودوليا، فهذا التفسير لا يوفر مبررا كافيا للاقتناع بالأسباب التى أدت إلى حدوث هذه الاختراقات الخارجية، سواء بالنسبة إلى مجموعة القضايا التى وقع عليها اختيار الدراسة، أو بالنسبة إلى غيرها، وإنما يرجع السبب الرئيس فى تفسير ما يحدث، إلى عدم وجود آليات عربية فعالة، وذات مصداقية لإدارة تلك النزاعات، والتعامل مع ملفاتها بحنكة واقتدار، ولو كانت تلك الآليات موجودة وتعمل كما ينبغى، لأمكن تهدئة تلك النزاعات ومحاصرتها فى مهدها، وعزلها عن محاولات

اختراقها وتدويلها، وما حدث فى أزمة الخليج الثانية، وجنوب السودان، والصومال، ودارفور وفى غيرها من النزاعات والأزمات العربية، يبرهن على صحة هذا الزعم.

والدراسة برغم الجهد التحليلى الفائق الذى بذلته؛ فإنها لم توضح ما يجب عمله فى ظل عجز النظام الرسمى العربى وفشله فى احتواء تداعيات هذه الاختراقات الإقليمية والدولية. وبعبارة أخرى: لم تقدم تصورا محددا لما يجب أن يكون عليه أسلوب التعامل معها، وإنما رأت أن تترك الأمر على حاله، على الرغم من تداعيه من سيئ إلى أسوأ. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن تفعيل العلاقة بين النظامين العربى والدولى بما يحقق للنظام العربى وضعاً أفضل من ذلك الذى يجد فيه نفسه الآن؟

هذا هو السؤال الذى أثارته الدراسة، ولم نجد إجابة شافية عنه.

ثم تبقى الدراسة الأخيرة المهمة التى قدمها الأستاذ الدكتور محمد سعد أبو عامود، تحت عنوان: "قضايا دولية ذات أبعاد عربية"، وهى الوجه الآخر لدراسة الأستاذ الدكتور حسنين توفيق عن "قضايا عربية ذات أبعاد دولية" التى سلفت الإشارة إليها.

وبمضاهاة ما تضمنتهما هاتان الدراستان من عروض وتحليلات واستنتاجات، يمكن أن نحدد مؤشرات التوازن أو عدم التوازن بين اهتمامات النظام الدولى بالقضايا العربية واهتمامات النظام الإقليمى العربى بالقضايا الدولية.

تبنت الدراسة مدخلا تحليليا يقوم على محاولة التوصيف الدقيق لطبيعة القضايا الدولية المعاصرة التى باتت تستحوذ على حيز ضخم من اهتمامات المجتمع الدولى، ومضت من ذلك إلى محاولة وضع يدها على مجموعة القضايا الدولية ذات العلاقة الوثيقة بظروف المنطقة العربية وأوضاعها، وبعدها

حاولت أن تحدد ما ينبغى أن يكون عليه أسلوب تعامل النظام الإقليمي العربى مع القضايا الدولية ذات الأبعاد العربية بما تستحقه من اهتمام.

فى تصنيفها للقضايا الدولية الراهنة ذات الأبعاد العربية، تنطلق الدراسة من قناعة مبدئية مفادها أن كل القضايا المثارة على مسرح الحياة الدولية تعكس تأثيراتها على المنطقة العربية، حتى إن تم ذلك بدرجات متفاوتة. وإذا كان ذلك هو ما يحدث فى واقع الأمر؛ فإنه يصبح من غير المتصور أن يكون موقف العرب تجاهها بالتجاهل أو اللامبالاة. ومن هنا فإن تحديد موقف عربى محدد منها يصبح أمرا مهما.

وتشير الدراسة إلى وجود عدد من القضايا التى فرضت تأثيرها على الساحة الدولية، فأمكنها أن تجتذب اهتماما شرائح واسعة من المجتمع الدولى. وقد حددت الدراسة تلك القضايا، وفق الترتيب الآتى من الأهمية النسبية: الإرهاب الدولى، وأمن الطاقة، وحقوق الإنسان، والتمكين للديمقراطية، والبيئة والتغير المناخى، ومكافحة الفقر والجوع فى العالم... إلخ. وهذه القضايا تتفاوت فيما بينها من حيث تأثيرها فى الأمن القومى العربى، وكذلك فيما يتعلق بنوعية القوى والمصالح الدولية التى تقف وراء كل واحدة منها، وفى مدى ارتباطها بمصالح القوى النافذة فى دول المنطقة العربية... إلخ.

وضمن هذا الإطار، جاءت الدراسة لتضع قضية التنمية بما تثيره من اهتمامات دولية واسعة على رأس قائمة القضايا الدولية ذات الأبعاد العربية. وهى تسهب فى توضيح طبيعة الأسباب التى تجعل هذه القضية تستأثر بكل هذا المستوى من الاهتمام من قبل المجتمع الدولى، ومن ذلك أن التنمية هى الطريق إلى مكافحة الفقر والجوع، وتعميق الشعور بالأمن الإنسانى، والتصدى لظاهرة الإرهاب. وبالرغم من هذه الأهمية التى أفاضت الدراسة فى تأكيدها؛ فإن موقف العرب منها واستجابتهم لمتطلباتها وفق المعايير الدولية المعمول بها، لم تكن على المستوى المطلوب للأسباب الكثيرة التى أوضحتها الدراسة بالتفصيل.

ثم تأتي قضية الديمقراطية لتتغلغل موقعا بارزا على خريطة الاهتمامات الدولية، ولهذه القضية خاصة أبعادها الحساسة والشائكة بالنسبة إلى دول المنطقة العربية؛ وهو الأمر الذى يحول دون تجاوبها مع المبادرات الخارجية التى تحاول الترويج لفكرة الديمقراطية فيها. وقد يكون لدول المنطقة العربية بعض العذر فى رفضها مجازاة كل ما يقدم إليها من مبادرات، وذلك إذا ما وضعنا فى الحسبان الدوافع المحركة لها، والمصالح التى تقبع وراءها. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة إلى القضايا الدولية الأخرى؛ كقضايا حقوق الإنسان التى تظهر الدول العربية تجاهها نوعا من الحساسية المفرطة، متذرة فى ذلك بأنها تشكل قيدا على سيادتها الداخلية والخارجية، ولأنه يجرى توظيفها سياسيا من قبل الدول الكبرى، واستخدامها أداة ضغط على الدول والحكومات العربية. أما قضايا البيئة والتغيرات المناخية، فبالرغم من أنها مطروحة بشدة على الأجندة الدولية منذ بضعة عقود، وكذلك بالرغم من أن التعامل مع قضية البيئة يتطلب تعاوننا دوليا واسعا؛ فإن موقف العالم العربى حيالها لم يعكس درجة مماثلة من اهتمام المجتمع الدولى بها.

وتقدم النتائج التى خلصت إليها هذه الدراسة مؤشرا غاية فى الأهمية عن طبيعة النهج العربى إزاء تلك القضايا الدولية التى تؤثر فى أوضاع المنطقة العربية، ومن هذه النتائج ما يأتى:

- أن التعامل العربى مع تلك القضايا جاء دون المستوى المطلوب، وذلك بشهادة التقارير الدولية، والتقارير الدولية العربية.
- أن هذا التعامل العربى يتصف بعدم التوازن لكثير من الأسباب التى يرجع بعضها إلى غياب الرؤية الاستراتيجية العربية على الصعيدين القومى والقطرى، وهو ما جعل التعامل العربى معها محصورا فى دائرة رد الفعل حيال ما تتعرض له دول المنطقة العربية من ضغوط دولية وإقليمية وداخلية.

- أن القرارات العربية حول هذه القضايا الدولية تفتقد القدرة على التحرك بالفعل المؤثر؛ وهو ما يترك التأثير الأقوى فيها للقرارات التي تصدر عن القوى الدولية والإقليمية الأخرى، وهى القوى التي تضع مصالحها وأهدافها فى المقام الأول من الأهمية.

بيد أن الدراسة لم تتوقف هنا، وإنما مضت خطوة أبعد إلى الأمام، عندما أكدت أن المطلوب الآن - وبالحاح - بلورة رؤية عربية استراتيجية شاملة، من أجل تطوير أسلوب التعامل مع هذه القضايا الدولية ضمن الإطارين القومى والقطرى، وكذلك استعادة عنصر التوازن المفقود فى مستوى اهتمام العرب بهذا النوع من القضايا.

ثم جاءت التعقيبات التى حركها موضوع هذه الدراسة لتؤكد الآتى:

- أنه إذا كنا حريصين على رفع مستوى تعاملنا مع كل هذه القضايا الدولية ذات الأبعاد العربية؛ فإن النتيجة سوف ترتفع فى التحليل الأخير بمدى دقة توصيفنا وتحديدنا لأبعاد كل واحدة من هذه القضايا.

- أن التقدم فى هذا الاتجاه قد يتطلب النظر فى إمكان إنشاء تنظيم إقليمي يضم فى عضويته دولا عربية وأخرى غير عربية، ومثل هذا التنظيم يمكن أن يوفر أداة عملية مهمة ومنظمة فى مجال التنسيق والتفاهم والتعاون والتشاور بين كل هذه الدول، وهو ما تقتقر إليه فى الوقت الحاضر.

- أن قضية الانتشار النووى فى الشرق الأوسط تأتى فى قمة القضايا الدولية التى تفرض على العرب أن يكون لهم اهتمام مكثف بها، وعلى ذلك فإن تعاملهم معها لابد أن يتم بصورة مختلفة تماما عما هى عليه الآن.

- أنه لابد من وجود منظور عربى جديد حول الدور الذى يمكن أن يقوم به العرب فى الساحة المالية العالمية.

- أن نقطة البدء - أو بالأحرى قاعدة الأساس - فى أى نمط جديد للتعامل العربى مع بعض هذه القضايا الدولية كالديمقراطية، والأمن الإنسانى، وحقوق الإنسان، يجب أن تكون الإنسان العربى نفسه، وأن يكون ذلك بمحاولة تلبية احتياجاته الأساسية.

- أنه لابد أن يكون للمنطقة العربية إسهاماتها الفعالة فى حركة تقدم العالم.

- أنه من الضرورى جدا أن يدخل العرب إلى حلبة التكنولوجيا والمعلوماتية، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان، حتى يكونوا على اتصال وثيق بمنظومة الاهتمامات الدولية الراهنة التى لا يمكن أن نفصل أنفسنا عنها.

لقد كانت النتائج التى أسهمت مجموعة الدراسات السابقة فى بلورتها، ماثلة بقوة للعيان، ولم تغب عن بال السادة الحضور المشاركين فى أعمال هذه الندوة، وتجلّى ذلك فى التعقيب الختامى البليغ الذى قدمه الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد، وعبر فيه عن عمق الأزمة التى يمر بها النظام الإقليمى العربى، بالرغم من كل المتغيرات الجذرية، والتحويلات الهائلة التى حدثت للنظام الدولى، وغيرت من اهتماماته وأولوياته وأنماط أدائه، منذ انتهاء الحرب الباردة حتى الآن. لقد لخص سيادته عناصر هذه الأزمة المزمنة والمستمرة فيما يأتى:

- أن المشكلة ليست فى وضع الخطط أو تصميم الاستراتيجيات، فهى موجودة فى الجامعة العربية على مدار العقود الماضية، ولكنها غير مفعلة؛ لا لسبب إلا لأن منطق السيادة القطرية هو الذى أمكنه أن يفرض نفسه ويسود، وترتب عليه إبطال تنفيذ تلك الخطط، إن لم يكن العمل على وأدّها وهى لاتزال بعد فى مهدها.

- أن العلاقة بين مراكز التفكير ومراكز صنع القرار فى دول المنطقة العربية تكاد تكون غائبة تماما، وذلك على خلاف ما يحدث فى الدول المتقدمة؛ إذ يتزايد اعتماد السياسيين ومراكز صنع القرار فى تلك الدول على الخبراء المتخصصين والمستشارين.

- أنه لكى يتصرف العرب بوصفهم فاعلا سياسيا واحدا على الساحة الدولية؛ فإنه لابد من وجود إرادة سياسية عربية لتفعيل مشاريع الإصلاح المطلوب، للأخذ بيد هذا النظام العربى وإنقاذه من عثرته، ولكن المعضلة هى كيف يمكن خلق هذه الإرادة السياسية العربية الواحدة، وسط هذا الخضم الهائل من الانقسامات والاختلافات والحسابات القطرية الضيقة؟

- أن الأوضاع العربية تزداد سوءا مع غياب الإحساس بالخطر المشترك، وعلى وجه التحديد منذ أزمة الخليج الثانية (٩٠-١٩٩١)؛ إذ توارى الإحساس بخطر إسرائيل، وحل مكانه إحساس جديد بالخطر والتهديد الذى تحسه الدول العربية تجاه بعضها البعض، وكان ذلك علامة أخرى على ما انتاب النظام الإقليمى العربى من تدهور.

- أن معظم الملفات العربية المهمة لم يعد بأيدي العرب وإنما أصبح بأيدي غيرهم، كما أن شبكة التحالفات العربية قامت فى معظمها، إن لم يكن كلها، مع أطراف غير عربية، وهى أطراف لها مصالحها وحساباتها، وتتحرك بدوافع خاصة بها، مهما كان العبء أو الضرر الواقع على الأطراف العربية فى هذه الشبكات التحالفية.

- الصعوبة المتناهية فى إيجاد قيادة للنظام العربى، على الرغم من الحاجة الماسة إلى وجود قاطرة تستطيع قيادة هذا النظام وتحريكه فى المسارات الصحيحة.

- الإخفاق الشديد الذى منيت به محاولات إصلاح النظام العربى كافة، ومن الدلائل الأخيرة لهذا الإخفاق أن البرلمان العربى الذى استحدثته الجامعة العربية بدأ ومعه كل عيوب البرلمانات العربية، كما أن مجلس السلم والأمن العربى هو مجلس خامل، ولم يفعل شيئاً يعبر عن أهمية الدور الذى قام من أجله.

- أن الاختراقات الدولية والإقليمية للنظام العربى، فى تزايد مستمر، وليس هناك ما يمكن أن يوقف تصاعدها، أو يحتوى أخطارها وتداعياتها.

- تراجع قوة الدفع فى حركات المقاومة الوطنية فى المنطقة العربية، بل إن بعض قوى المقاومة (كحزب الله فى لبنان)، يتصرف بدافع من حساباته السياسية الداخلية، وهو ما ابتعد بها عن القضايا القومية الكبرى التى قامت فى الأصل للدفاع عنها.

- أن التدهور الحادث لم يستثن المجتمع المدنى العربى؛ إذ أصبح منقسماً بين فصائل تدعو سلوكياتها إلى احترامها، وأخرى إلى جوارها تم اختراقها من الخارج. على أنه إذا كان هناك ما يجمعها ببعضها، فهو غياب تأثيرها فى الوضع الرسمى العربى.

- أنه حتى بالنسبة إلى أصحاب رءوس المال العرب، فإنه لم يعد لهم دور ذو فاعلية، كما أن التوجه العربى لديهم يكاد يكون غائباً تماماً.

- أننا نجد أنفسنا - باختصار شديد - أمام محنة إصلاح. وبهاتين الكلمتين الأخيرتين يكون الأستاذ الدكتور أحمد يوسف قد لخص أزمة النظام الإقليمى العربى برمته، فهو نظام تكالبت عليه العلل والأمراض حتى بات على نحو ما نراه عليه الآن.

من أزمة الوضع العربى الراهن إلى البحث عن استراتيجية عربية جديدة لتفعيل علاقة النظام الإقليمى العربى بالنظام السياسى الدولى:

وسط هذه الأجواء المحبطة، وبعد الاستماع إلى كل ما قيل عن أزمة النظام الإقليمى العربى، كان من الصعب تماما الدخول بالمشاركين فى الجلسة الختامية من هذه الندوة إلى دائرة البحث عن استراتيجية عربية جديدة يمكنها كسر هذه الحلقة المفرغة، والانطلاق منها إلى محاولة رفع مستوى العلاقة بين النظام العربى ونظيره الدولى، وإكسابها مزيدا من عوامل الحيوية والقدرة على التفاعل الإيجابى.

وفى تأكيد أهمية البحث عن مثل هذه الاستراتيجية، مع التسليم بصعوبة المحاولة التى قد تبدو فى نظر كثيرين فى حكم المستحيل، طرح الأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى مقلد عددا من التساؤلات المبدئية التى رأى أن الإجابة عنها كانت ضرورية ومهمة قبل الدخول فى التفاصيل، ومن ذلك ما يأتى:

– هل من الحكمة أو المصلحة إرجاء البحث عن هذه الاستراتيجية حتى ننتهى من إصلاح النظام العربى، وتخليصه من عيوبه، على أساس أن هذا الإصلاح وما يصحبه من تغيير يعد شرطا مسبقا ولازما من شروط إحداث النقلة النوعية المطلوبة فى علاقة النظام الإقليمى العربى بالنظام الدولى الراهن، أم أن الانتظار قد يطول من دون أن يصل بنا إلى نتائج المأمولة؟ وإذا كان هذا هو الاحتمال الأرجح على ما يبدو؛ أفليس من المستحسن أن نبدأ البحث من الآن، وذلك من منطلق أن أى شىء خير من لا شىء، وأن ما لا يدرك كله لا يترك كله؟

– وإذا سلمنا بأنه لا مناص من المحاولة؛ فإن السؤال يصبح كالاتى: إلى أى مدى يجب أن تكون هذه الاستراتيجية العربية الجديدة، على تعدد

عناصرها ومحاورها، مرتبطة بمعطيات الواقع العربى الراهن، وذلك على أساس أنه بمنطق التخطيط السليم، لا يمكن القفز فوق حقائق الواقع وتجاهلها بإسقاطها من الحساب؟ وإذا كنا بصدد البحث عن استراتيجية جديدة يكون لها بعض الفعالية والتأثير، أفلا يمكن أن يتم ذلك بما يضع ظروف الواقع العربى الحالى فى الحسبان، لكن مع البحث - فى الوقت نفسه - عن بعض المخارج والمنطلقات التى تقوم بدور فى كسر الحلقة المفرغة التى يدور النظام الإقليمى العربى فيها الآن؟

- وبناء على ما سبق، وانطلاقاً منه، هل من الأوفق أن تكون هذه الاستراتيجية الجديدة تدرجية ومبنية فى أساسها على تعدد المراحل والخطوات المحسوبة، حتى إن كانت صغيرة وضمنية وبطيئة إلى حد ما؟ أم أن البديل الأنسب يكمن فى التحول عن المفهوم السابق، فى اتجاه الأخذ باستراتيجية إنقاذ عاجل، وتقوم على فكرة اختزال المراحل، على أساس أن هذا هو ما يمكن أن يضع حدا لهذه الأوضاع العربية المتردية؟ وهل يستجيب الواقع العربى المعقد للنهج القائم على الأخذ بأسلوب الطفرة فى إحداث التغيير، أم أن النتيجة يمكن أن تأتى وهى خاذلة وصادمة لكل التوقعات؟

- وإذا تركنا الجانب المتعلق بطبيعة هذه الاستراتيجية العربية، من حيث كونها فورية أو متعددة المراحل، على نحو ما سلف القول؛ فإن تساؤلاً مهماً آخر لابد أن يفرض نفسه علينا هنا، ألا وهو: كيف يمكن أن تتحدد أولويات هذه الاستراتيجية فى إطار منظومة متفق عليها عربياً من الأهداف والأولويات، وبكل ما يستلزمه ذلك من تخصيص موارد وإمكانات؟ وهل يمكن - بالفعل - إيجاد قاعدة من التوافق العربى العام حول هذا الجانب المهم من جوانب التخطيط لاستراتيجية قومية يراد

لها أن تكون على هذا المستوى من الأهمية، ومن القدرة على التأثير والتغيير؟ وإذا لم يكن هذا متيسرا، لأسباب غير خافية علينا، فماذا يمكن أن يكون عليه الحل البديل آنذا؟

- ثم ما حدود الأدوار التى سيتم إسنادها إلى الحكومات العربية، والجامعة العربية، والمجتمع المدنى العربى، بما يحقق التكامل فى القدرة على تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف؟ وهل من الواقعى أن يكون توزيع الأدوار بين هؤلاء الفاعلين على قدم المساواة، أم أن الواقعى أكثر هو أن يتم هذا الإسناد على أساس من تقييم القدرة المتاحة لكل واحد من هذه الأطراف الثلاثة؟

- وكيف يمكن تحديد الرصيد المتاح للطرف العربى من أدوات القوة الناعمة، بمختلف صورها الثقافية والإعلامية والاقتصادية والدبلوماسية، وتقييمها؟ وما سبل توظيفها بكفاءة وفاعلية، اعتمادا على الإمكانيات الهائلة التى تتيحها الثورة المعلوماتية والاتصالية الراهنة؟ وهل تكون الجامعة العربية الطرف الأقدر على إجراء مثل هذا التقييم لإمكانيات المنطقة العربية من القوة الناعمة، أم أن من الأنسب أن يتم إسناد هذه المهمة إلى مراكز البحوث والدراسات فى المنطقة العربية؟

- أنه إذا كان على العرب أن يقدموا صورتهم إلى العالم بشكل يختلف عما عليه الحال الآن؛ فما المساحة المناسبة التى يمكن أن تخصصها هذه الاستراتيجية الجديدة للدبلوماسية العامة، حتى يمكنها أن تقوم بالدور المطلوب منها فى تحقيق هذا الهدف القومى الحيوى؟

- ثم كيف يمكن توحيد الألسنة التى يتخاطب بها العرب مع المجتمع الدولى، تجنباً للازدواجية فى لغة الخطاب، ومنعاً لسوء الفهم الذى ينتج - لا محالة - عن تعدد الألسنة والخطابات العربية الموجهة إلى المجتمع الدولى والرأى العام الخارجى؟

- وما أنسب أشكال العلاقة مع الأقطاب البارزين فى النظام الدولى الراهن؟ وهل يمكن أن يتم ذلك فى إطار سياسة خارجية عربية مشتركة، أم أن واقع الأمور يفرض أن يبقى الأمر هكذا على حاله، فى ظل تباعد المواقف، واختلاف السياسات الخارجية القطرية عن بعضها؟ وإذا سلمنا بأنه لا سبيل إلى منع هذه التباينات والاختلافات؛ ألا يمكن أن يستفاد من ذلك، من خلال إعادة توزيع الأدوار، بما يحقق درجة عالية من التكامل بينها؟ وبافتراض أن ذلك ممكن؛ فمن ذا الذى سيعيد توزيع تلك الأدوار، بما يزيل ما بينها من تعارضات وتقاطعات، ويضعها على بداية الطريق الصحيح؟

- ما الدور الذى يمكن أن تلعبه النخب السياسية والثقافية العربية فى المساعدة على إحداث هذا التغيير؟ وهل تبقى على عزلتها وابتعادها عن المجرى العام للأحداث، أم أنه يمكن أن يكون لها إسهامها الإيجابى فى إسناد الاستراتيجية العربية الجديدة وإنجاحها؟

- ما الشكل المناسب الذى يجب أن تكون عليه العلاقة مع دول الجوار، خاصة تركيا وإيران؟ وهل من المصلحة العامة ترك هذا الأمر لكل دولة عربية تقررره على حدة، وفق ما تراه لنفسها، أم أن دواعى المصلحة العربية العليا تقتضى، بل تفرض أن يكون ذلك ضمن إطار جماعى، ومستندا إلى قاعدة من التوافق العربى العام حوله؟

- ما الدور الذى يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدنى العربى فى أوساط المجتمع المدنى العالمى؟ وما الآليات التى يمكن لتلك المنظمات العربية استخدامها من أجل تعميق تفاعلها مع مثيلاتها من المنظمات المدنية العالمية؟

- كيف يمكن للعرب أن يرفعوا من مستوى تفاعلهم وتجاوبهم واهتمامهم بالقضايا العالمية التى تشغل حيزا ضخما من اهتمام المجتمع الدولى

الآن؟ وكيف يكون ذلك، من منطلق عملي لا يقف عند حد إصدار البيانات من دون أن تكون مصحوبة بخطوات عملية وإجراءات تنفيذية ملموسة؟

وهناك غير هذا وذاك كثير مما يمكن إثارته وبحثه والخوض في أدق تفاصيله وتشعباته مما يخرج عن حدود الحيز المخصص لهذه الدراسة الأخيرة. لكن وعلى أية حال، تبقى لنا هنا ملاحظتان أخيرتان؛ هما:

أولاً: أن المهمة المتعلقة بإعداد مثل هذه الاستراتيجية المتعددة المحاور وربما المراحل وتصميمها، تخرج بطبيعة ما يمكن أن يبذل فيها من جهد وتحضير عن مقدور ندوة واحدة، كتلك التي عقدت في رحاب معهد البحوث والدراسات العربية، فهي قد تكون خطوة مهمة على الطريق، لكنها وحدها لا تكفي. وفي رأينا أن الإعداد لاستراتيجية كهذه، هو من صميم اختصاص مراكز البحوث والدراسات السياسية على امتداد المنطقة العربية، وهي المراكز التي أصبح من الأهمية بمكان، تفعيل أدوارها وتحفيز مشاركتها ومحاولة الاستفادة من رصيد الخبرات البحثية المتراكمة لديها، عبر سنوات طويلة من الرصد والتحليل والتقييم، لكل ما يحدث، على مختلف الساحات العربية والإقليمية والدولية، وهذه المراكز موجودة بالفعل، لكنها تعاني التجاهل الذي ينتهي إلى تهميش أدوارها، وإحباط الدافع لديها، وكل ذلك يتم تحت ذريعة أنها تعمل في عالم افتراضي من صنعها، لا يمت بصلة إلى عالم الواقع الذي تزعم الحكومات العربية أنها تتفهمه، وتستوعب ظروفه ومشكلاته وحقائقه، بصورة تعجز عنها هذه المراكز البحثية، وهو زعم لا يخلو من تحامل وظلم لجهود تلك الصفوة المتميزة من الباحثين العرب وخبراتهم.

ومن هنا ندعو إلى إعادة النظر في هذا الموقف الرسمي السلبي، من خلال محاولة إعادة الاعتبار إلى هذا الرصيد القيم من العقول العربية المستتيرة، ولن يتم ذلك إلا بتفعيل مشاركتهم، واستدعاء أدوارهم، لتؤدي ما هو مطلوب منها.

ثانيا: أن ثمة قناعة راسخة لدى كاتب هذه الدراسة، بأن الجامعة العربية يمكن أن تقوم بدور مهم جدا - على عكس التصور السائد - بوصفه أحد المحركات الأساسية للتغيير والدفع به في اتجاهاته الجديدة، مستندة في ذلك إلى دور داعم ومؤازر لها من قبل المجتمع المدني العربي، وبهذين الجناحين: جناح الجامعة العربية، وجناح المجتمع المدني العربي، بمختلف طوائفه وشرائحه وقطاعاته ومنظماتها، يمكن الضغط على مواقف الحكومات العربية وسياساتها، لحملها على تغييرها بصورة أكثر إيجابية. ولا يخفى أن ذلك التحول في النظرة والفكر سوف يتطلب من الجامعة العربية بوصفها - على نحو ما سلف القول - قاعدة الارتكاز الرئيسية في النظام الإقليمي العربي، ألا تظل متشبثة بالنظر إلى نفسها على أنها مجرد مرآة عاكسة لخلافات الحكومات العربية، وإنما بوصفها قاطرة ومركزا قياديا عربيا يمكن أن تنطلق منه المبادرات التي تسعى لإحداث هذا التغيير المنشود في الأوضاع والعلاقات والسلوكيات، وكذلك في مد جسور التواصل والتفاعل مع النظام السياسي الدولي، من دون انتظار ما قد تفعله الحكومات العربية، أو لا تفعله.

وفى يقيننا أن تفعيل دبلوماسية الجامعة العربية وتغذيتها بقوة دفع جديدة وبطاقة ديناميكية عالية ومؤثرة تستطيع أن تخرج بالوضع العربي العام مما هو عليه الآن من جمود وتعثر واضطراب، يمكن أن يكون الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل.

ونعود فنؤكد من جديد، وتعبيرا عن هذه القناعة الفكرية الراسخة لدينا، أن نواة تغيير الوضع الراهن تكمن في الجامعة العربية بوصفها تنظيما دوليا عربيا إقليميا، ومن ورائها المجتمع المدني العربي كله، وليس في أى مكان آخر غيرهما. على أن هذا التغيير لن يحدث من تلقاء نفسه، وإنما من خلال قيادة لهذا النظام الإقليمي العربي جريئة ومتحركة وملهمة، قيادة يمكنها أن تطلق مبادرات شجاعة، وتتبنى فكرا مختلفا يحاول اختراق كل الحواجز والسدود التي

تعرقل مسيرة العمل العربى المشترك، ويضع الأساس نحو قيام نظام عربى جديد، يكون أقدر على التعامل مع حقائق هذا العالم الذى يتغير من حولنا فى كل اتجاه، وبشكل غير مسبوق، وإثبات أنه يمكن أن يكون للعرب دور مشارك ومحسوس فيه، ومن دون أن يحدث هذا الاختراق، فسوف لن نتمكن من أن نزيل ما أسهب الباحثون والمعقبون فى الحديث عنه فى هذه الندوة وأسموه بالتناقض بين القدرة والمكانة، بين أن يكون العرب أحد ضوابط التوازن فى النظام السياسى الدولى، وأن تكون أدوارهم هامشية، ولا يجمعها ببعضها رابط أو هدف مشترك. وفى اعتقادنا أنه لا شىء فى هذا العالم يستعصى على المحاولة، إذا صحت العزيمة، وخلصت النوايا.

ولعله من أجل بث روح الأمل فى أن نرى صورة أخرى مختلفة لهذا الواقع العربى المثقل بالهموم والآلام والعثرات، عقدت هذه الندوة البحثية التى بادرن إلى اقتراح موضوعها، ورعاها، وهىأ لها كل أسباب النجاح، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، بعمادته الموقرة ممثلة فى الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد، وفريق العمل المتميز الذى دعم هذا الحدث العلمى بكل أسباب التشجيع والتنظيم الجيد، وعلى رأسه الأستاذة الدكتورة نيفين مسعد والدكتورة إيمان حسن، وأنه عرفانا منا لهم بكل ما بذلوه، يصبح من حقهم علينا نحن المشاركين، من باحثين ومعقبين وحضور، إزجاء الشكر لهم، ويحدونا الأمل فى أن تكون هذه الندوة مجرد خطوة أولى على الطريق، وأنه سوف تعقبها خطوات أخرى بإذن الله!